S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان وفد السودان

أمـــام

اللجنة الثالثة

الدورة (٦٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة

تحـت البند (٢٨)

النهوض بالمرأة

السيد السفير دفع الله الحاج علي
المندوب الدائم

نيويورك : الثلاثاء ١١ أكتوبر ٢٠١١م

الرجاء المراجعة قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

في مستهل هذا البيان ، أرجو أن يتقدم وفد بلادي بالشكر الجزيل للأمين العام للأمم المتحدة على تقاريره الوافية تحت هذا البند والتي تُليت ملخصاتها أمام اللجنة ، كما أرجو أن يُعرب وفدي عن إنضمامه للبيان الذي أدلت به الأرجنتين نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين والذي جاء حاوياً ومُعبِّراً عن هموم المجموعة في مجال تنمية المرأة والنهوض بها . هذا بجانب تأييد ما ورد في بياني المجموعتين الأفريقية والعربية حول البند .

السيد الرئيس ،،،

إن ما تحقق من إنجاز في مجال تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها والنهوض بها ، لم يكن وليد صدفة ، بل جاء نتاجاً وثمرة لمجهودات كبيرة تم بذلها على مدار العقود التي تلت حقبة الإستقلال الوطني ، وبالأخص خلال العقدين الفائتين ، كما جاء نتيجة لسياسات هادفة تم وضعها بعناية ، ومثالاً لذلك فقد كفلت قوانين بلادي مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي منذ سبعينات القرن الماضي ، كما نص القانون في العام ٢٠٠٣م على التساوي في سن المعاش مع الرجل ، وجاء قانون الإنتخابات للعام ٢٠٠٨م ليرفع نسبة مشاركة المرأة في البرلمان إلى ٢٥٪ ، هذا بجانب حق الترشح والتصويت للمرأة واللذان كفلهما

القانون منذ خمسينات وستينات القرن الماضي ، على التوالي ، وقد حوت قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية في بلادي في آخر إنتخابات ، إمرأة .

السيد الرئيس ،،،

إنطلاقاً من إرثه التليد ومبادئه القيمية في مجال تكريم المرأة وتعزيز مكانتها ، فقد قطع السودان شوطاً بعيداً واحتل موقعاً رائداً بين رصفائه في الإقليم ، فيما يتعلق بكافة أبعاد مفهوم النهوض بالمرأة . إن موقع السودان الرائد في مجال مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية تؤكده النسب العلمية ، فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية ٦٦٪ ، وفي البرلمان ٢٨٪ ، وفي القطاع الخاص ٥٤٪ ، وبلغت نسبتها في الإنتاج الإقتصاي ٨٧,٨٪ . وفي هذا الإطار يرجو وفد بلادي أن يسرد جملة من الأمثلة ليوضح المدى الذي وصلت إليه مشاركة المرأة في الخدمة المدنية والسلك الدبلوماسي والقضاء والبرلمان ، بنسب كبيرة ، فاقت في بعض المؤسسات نسب مشاركة الرجل ، ففي مجال القضاء بلغ القضاة من النساء في السودان (٨٠) قاضية ، فيما بلغ عدد الدبلوماسيات بوزارة الخارجية (٤٢) دبلوماسية منهن سفيرات ورئيسات بعثات دبلوماسية بالخارج . كما شاركت المرأة بجانب ذلك في القوات المسلحة والشرطة والأمن ووصلت رتبة اللواء وولجت مجال العمل في القطاع الخاص وقطاع الأعمال وحققت نجاحات كبيرة في ذلك .

السيد الرئيس ،،،

إيماناً بالدور الحيوي للمرأة في المجتمع ، فقد أجاز مجلس الوزراء في السودان في مارس من العام ٢٠٠٧م ، السياسة القومية للنهوض بالمرأة والتي

ركزت على ستة محاور أساسية شكلت أولويات مسيرة المرأة السودانية وتعلقت بموضوعات الصحة ، البيئة ، التعليم ، التنمية الإقتصادية ، المشاركة الفاعلة في إتخاذ القرار ، فض النزاعات ، ترسيخ السلام وصون الحقوق . وسعياً وراء تنفيذ محاور السياسة ، فقد وضعت الدولة خطة عمل مفصلة ، تم تضمين برامجها في الإستراتيجية الخمسية للفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١١) . إضافة لذلك، فقد تم إنشاء عدد من الوحدات الإدارية المتصلة بالمرأة وتعميم المنظور الجنساني بكافة القطاعات الحكومية والوزارات الإتحادية والولائية . وقد ظلت هذه الوحدات تشكل نقاط إرتكاز وآليات تنسيق لرسم الخطط والإستراتيجيات الخاصة بنهضة المرأة وتعزيز مشاركتها في أنشطة المجتمع .

السيد الرئيس ،،،

لقد تبنت وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي في السودان ، ممثلة في الإدارة العامة للمرأة والأسرة ، مشروع تنمية المرأة الريفية وهو مشروع متكامل من ناحية شموليته لكل ولايات السودان مع التركيز بصفة خاصة على ولايات دارفور ، من جانب ، ومن ناحية تغطيته لقضايا وهموم المرأة الريفية ، من جانب آخر ، مثل تمويل المشروعات الصغرى للمرأة الريفية بغية تخفيف حدة الفقر ، برامج التدريب ورفع القدرات ، برامج رفع التوعية في مجال الصحة والتغذية والتوعية بحقوق المرأة وقضايا بناء السلام وإستدامته . وقد أجاز السيد رئيس الجمهورية المشروع وألزم بإنفاذه كل الجهات ذات الصلة . ويُحظى المشروع بتخصيص نسبة ٣٠٪ من التمويل البنكي المسموح به للأعمال التجارية الصغيرة .

السيد الرئيس ،،،

إتساقاً مع سياسات تمكين المرأة والقضاء على العنف ضدها ، فقد وضعت بلادي خطة قومية لمكافحة العنف على أساس النوع منذ العام ٢٠٠٥م وأنشئت وحدة بوزارة العدل لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات ، كما تم إنشاء وحدة للشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية لحماية الأسرة والأطفال . ووضعت الدولة بجانب ذلك ، الإستراتيجية القومية لمكافحة ختان الإناث في العام ٢٠٠٨م . وعقب إندلاع التمرد في دارفور ، تم تعديل القانون الجنائي لعام ١٩٩١م بإدخال مواد تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ، مع مراجعة المادة (١٤٩) من ذات القانون والتي تتعلق بالإغتصاب والزنا . وإستناداً على ذلك ، فقد أولى المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالسودان عناية خاصة بمسائل النشر والتوعية فيما يتعلق بمعالجات قضايا العنف ضد المرأة في ولايات دارفور الثلاث، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة بالسودان ، وشمل ذلك مراجعة تعزيز بروتوكول منظمة الصحة العالمية فيما يتصل بالإدارة الطبية لضحايا الإغتصاب وذلك بغية التأكد من توثيق السجلات الطبية بما يُمكّن من تقديم التعويضات للضحايا.

السيد الرئيس ،،،

لقد ظلت هيئات الأمم المتحدة المختلفة ترصد وتتابع أوضاع المرأة الفلسطينية وأوضاع المرأة في الأراضي المحتلة الأخرى في الجولان وجنوب لبنان وما تعانيه من حصار متزايد وإنتهاكات صارخة لحقوقها من قبل الإستعمار الإسرائيلى مما يتطلب صحوة للضمير الدولى وتحرك إيجابياً وفاعلاً لإيقاف هذه الممارسات وحماية حقوق المرأة الفلسطينية وصيانة كرامتها .

السيد الرئيس ،،،

أن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية والأقل نمواً إضافة إلى عوامل التغير المناخي والتدهور البيئي ، قد حالت دون تنفيذ الإلتزامات الواردة في منهاج عمل بكين ، على الوجه المطلوب وأعاقت بذلك مسيرة نهضة المرأة وتقدمها ، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد لأجل تعزيز المبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة ، وإنطلاقاً من ذلك فإن وفد بلادي ، ومع تجديد الإلتزام بالإستمرار في تعزيز وضع المرأة في السودان ، فإنه يُجدد رفضه لسياسة العقوبات والحصار الإقتصادي التي تضر بشريحة المرأة وتنتهك حقوقها ، كما يطالب وفدي بإلغاء الديون عن الدول النامية والأقل نمواً على وجه أخص ، مع رفع القيود عن صادراتها حتى تتمكن من الوفاء بإلتزاماتها تجاه النهوض بالمرأة.

وشكراً السيد الرئيس ،،،